وقفة

أين السيادة العراقية؟

■ عالية طالب

هل يمكن أن يختلف اثنان في تفسير معنى السيادة ؟ بعد أن تبلورت فكرتها ووضحت منذ خرجت من سلطة الكنيسة في فترة العصور الوسطى ، وبعد أن تصدى للبحث فيها العديد من المفكرين والباحثين ومنذ طرح المفكر السياسي الفرنسي جان بودان في كتابه الجمهورية عام ١٥٧٦ ميلادي فكرة السيادة ومفهومها والتفصيلات التي ترسخها معرفا إياها بأنها (السلطة العليا التي يخضع لها جميع المواطنين، وهي دائمة وغير محددة بالقوانين، وأهم وظائفها عمل القوانين) وجاءت هذه التسمية المحددة لتوضح معناها بعد ان كان يطلق عليها عدة تسميات مثل (السلطة العليا) أو (اكتمال السلطة في الدولة) وهي مفردات مرادفة لمعنى السيادة في علم السياسة،

أما العالم الانكليزي هوبز فقد أكد على أن الحاكم هو صاحب السيادة بعد أن تنازل له عنها الأفراد تنازلا مطلقا ولهذا فالحاكم في نظره يكون مصدر جميع السلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. أما العالم لوك فرأى أن هناك سلطتين لا تعلوهما سلطة وهما سلطة الشعب والسلطة التشريعية، ويرى جان جاك روسو أن أرادة الشعب هي التي تمثل السلطة العليا. وحين تبلورت الفكرة جيدا تم الفصل ما بين الدولة والحكومة، وتقوم النظرية على تقسيم المواطنين في الدولة إلى عدة جماعات اجتماعية لكل منها مصالحها الخاصة ومن خلال هذه الجماعات المتعددة أصبحت الدولة متعددة السيادة.

فهل يمكن أن ندخل الآن في متاهة تفسيرية لمعنى السيادة العراقية التي تخترق يوميا من دول جوارنا ودول إقليمية ودولية لها مصالح وتعاملات وتأثيرات في بلدنا !! وهل يمكن ان نبقى نغض الطرف عن الطائرات العسكرية التركية التي قامت بتنفيذ قصف مكثف لما بررته بأنه معاقل حزب العمال الكردستاني في جبال اربيل وطالت قضاء العمادية وناحية كاني ماسي وزيلكا وقسري الحدودية بمحافظة دهوك وعلى طول الحدود مع العراق، وهي مناطق مأهولة بالسكان اغلبهم من الرعاة ومربي المواشي .

هذا القصف التركي اليوم على جبال أربيل ودهوك يضاف إليه القصف الإيراني المستمر منذ أواخر حزيران الماضي والذي طال قرى عديدة في مناطق اربيل والسليمانية وأدى إلى سقوط قتلى وجرحى من القرويين وتهجير مئات العائلات بحجة مقارعة حزب البيجاك الذي يعتبر الجناح الإيراني لحزب العمال الكردستاني.

فأين هي السيادة العراقية التي تلزم الدول المجاورة باحترامها وأين فاعلية قوانيننا التي توجب ردا على الخروقات ! وأين قواتنا العسكرية التي من المفترض ان تحمي الحدود والمواطنين والأمن القومي العراقي ؟ وأين مواقفنا الرسمية الحكومية بعيدا عن بيانات التنديد والشجب والاستنكار ؟ أين استدعاء سفراء البلدين اللذين تستمر قواتهما بقصفنا وتقتيل مواطنينا ، وتسليمهما رسائل رسمية حكومية غاضبة ! ولماذا نترك سيادتنا عرضة للنهب من هنا وهناك ؟؟

هل سنبقى نستلم تصريحات نيابية فقط ومنها ما استلم مؤخرا عن نائب دولة القانون الذي اعتبر القصف خرقا واضحا للسيادة العراقية، وحمل وزارة الخارجية العراقية الاتحادية المسؤولية معتبرا أن دورها ما زال ضعيفاً وإنها لم تعمل على احتواء الأزمة والارتقاء بعملها وعقد اتفاقيات تمنع أي تجاوز على السيادة العراقية. هذا التصريح " الجميل" يؤشر معرفتنا ليس فقط بمعنى لفظة السيادة ، بل أيضا بالطرق الكفيلة بالحفاظ على سيادتنا التي يبدو إننا نتغافل عنها أحيانا أو غالبا برغبتنا السياسية التي بسببها مازلنا ندفع ضرائب ترضية لهذا الطرف أو ذاك متناسين أن السيادة لا تقبل القسمة لا على اثنين ولا على إرضاء الجهات الأربع !!

في ندوة عقدها المجلس العراقي للسلم والتضامن

متخصصون يحذرون من مخاطر التغييب المتعمد لسلطة القانون

بغداد /المدى

.... أ.ف.ب

عقد المجلس العراقي للسلم والتضامن ندوة حوارية تحت عنوان (الدولة المدنية وسلطة العشيرة) ، شارك فيها عدد من المثقفين والمهتمين بهذا الموضوع الحساس . وناقش المشاركون ابرز ما يمر به المجتمع من مشاكل، خاصة ما يتعلق بتداخل سلطة العشيرة وأعرافها وقوانينها مع السلطة الشرعية للدولة.

وخرجت الندوة بجملة توصيات بهدف ترسيخ قيم المواطنة والقانون حيث اكدت على الجانب الاقتصادي والتنمية والإعمار، وإتاحة الفرصة للمستثمرين لتنفيذ المشاريع التي يتعاقدون عليها في الريف والمدينة دون معارضة لكي يساهموا في امتصاص البطالة وتنمية المناطق الريفية والحضرية، وتفعيل التأمين الإلزامي على الحياة والممتلكات وأن يكون التعويض ملائماً ليتسنى للمتضررين اللجوء إلى مؤسسات التأمين، بدلاً من البحث عن الحلول العشائرية.

ودعا المشركون الى تدارس إمكانية إصدار تشريع يمنع حل المنازعات والمشاكل بين الأفراد أو خارج إطار القانون الوضعي النافذ ، وإدخال مفهوم المواطنة والتعايش السلمي في ظل القانون في المناهج التربوية ومنع ترويج المفاهيم العشائرية في المؤسسات التربوية.

واقترحت الندوة إيجاد ميثاق وطني يرسخ الانتماء الوطني وسمو القانون ومنع الاحتكام إلى العشيرة والعشائرية. ويؤكد رفعة وسمو مفاهيم حقوق الإنسان في مقابل حقوق العشيرة والطائفة والمذهب والإثنية، وتشجيع الدولة ومنظمات المجتمع المدني الفعاليات التي تؤدي إلى الاتصال بالجمهور وبث ثقافة المواطنة وسيادة القانون ومؤسسات الدولة .

وعدم تثبيت القيم التي تؤدي إلى التمييز بين المواطنين على أسس لها علاقة بكونهم مواطنين متساوين. وأن تنسب الأفعال والسلوكيات الطيبة إلى القيم المترسخة في مجتمعنا وأبنائه وليس إلى اية قيم ذات صفة عشائرية. واستعرضت الندوة دور العشائر في المجتمع العراقي ومساهمتها الواضحة في ثورة العشرين الخالدة ، وتداعيات فشل الثورة والتطورات التي حصلت بعد ثورة الرابع عشر من تموز ، حيث تمت مناقشة دور العشائر في ثورة العشرين المجيدة، ولاحظت الأثر الكبير لرجال الدين ورؤساء العشائر في الحشد الجماهيري الذي قاوم الاحتلال الإنكليزي. كما أسهمت العشائر في دعم وإسناد عوائل شهداء الثورة.

واستنتج المشاركون انه بعد خسارة الثورة وتفوق المحتل، ونشوء المجتمع الملكي، كان دور (رؤساء العشائر) واضحا في إسناد الحكم الملكي ونواة نشوء الإقطاع. وما رافق هذا من مظالم تعرض لها الشعب العراقي. خصوصاً في الريف.

كما شخصت الندوة اثر تدخل الدولة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المجيدة، في إضعاف دور العشيرة وإلغاء نظام دعاوى العشائر من خلال القضاء على الإقطاع وإقرار قوانين الإصلاح الزراعي .

وخلصت الى انه وبعد سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ برزت مرة أخرى ظاهرة نفوذ العشيرة من خلال استقطاب العشائر من الأحزاب والكتل المتنفذة في البلاد مستفيدة من الوضع الأمني المرتبك، والوضع الاقتصادي المشوه. وقد استخدمت العشائرية في مرحلة من مراحل الاحتقان الطائفي في تثبيت السلطة، كما تجلى ذلك في المواسم الانتخابية.. وكان من ضمن اعتقاد الدولة بدور العشائر هو إنشاء وزارة للعشائر ومجالس للإسناد بدعوى تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

وحذرت من المشاكل التي تواجه المجتمع العراقي في حالة التغييب المقصود لسلطة القانون بناء على تمادي النزعة العشائرية وسلطة العشائر في التدخل بشؤون المجتمع وخارج مظلة القانون ، حيث يعاني الفرد من وطأة هذه السلطة، كما تعاني مؤسسات الدولة والعاملون فيها منها إلى الحد الذي يحول دون أدائهم لواجباتهم ومهامهم ولو بالحد الأدنى. فضلاً عما يواجهه من تقع لديه حادثة أو مشكلة من إجراءات وآليات معقدة ومبالغة في المطالبات المادية (الفصل) ذات صلة بالعشائر تحول دون إنفاذ القانون .

منظمة مدنية : مشروع قانون التعبير يخنق حتى الموت حرية الرأي والتظاهر

بغداد / المدى

وصفت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة مشروع قانون حرية التعبير حتى قدمته الحكومة الى البرلمان بأنه يخنق حتى الموت حرية الرأي والحق في الحصول على المعلومة والاجتماع والتظاهر السلمي. ودعت في بيان لها مجلس النواب عدم المصادقة عليه وإشراك النخب الإعلامية والثقافية في كتابة قانون مشروع بديل.

وقال البيان : ان "الجمعية ترى انه القانون خصص لقبر ما تبقى لنا من آمال في عراق متمدن متحضر يحترم الحقوق والحريات العامة ويكفلها للجميع" . وأضاف البيان ان "الجمعية رفضت مسودة القانون بصيغتها الحالية، مع إدراكها للحاجة الى قانون يحمي حرية التعبير ولا يقيدها وينظم حق التظاهر ولا يلغيه أو يضعه تحت رحمة الحكومات المحلية او الوحدات الإدارية التي أعطتها المسودة المطروحة من قبل السلطة التنفيذية صلاحية منح إجازات التظاهرات من عدمها على الرغم من ان المعايير الديمقراطية تنص على الزام المتظاهرين بالإبلاغ عن التظاهر فقط وليس الحصول على اذونات". ودعت الجمعية البرلمان الى "رفض هذا المشروع والعمل على إيجاد مشروع قانون بديل تكتبه النخب الثقافية والإعلامية والقانونية بإشراف البرلمان العراقي . على ان يكون معززا لحرية التعبير وكافلا لحق التظاهر السلمي وضامنا للحق في الحصول على المعلومات" . وحذرت الجمعية من "توجه حكومي لتقييد حرية التعبير والسيطرة على وسائل الإعلام والصحافة ،لاسيما ان هذه المسودة هي الثانية بعد مسودة "قانون حماية الصحفيين" التي تحاول إعادة تبعية وسائل الإعلام للحكومة وإنهاء هامش حرية الصحافة المكتسبة بعد عام ٢٠٠٣".بحسب البيان .

ولم يخف متخصصون تخوفهم من عملية اقرار القانون بصورة مفاجئة لعدم عرض المشروع على الرأي العام وعدم عقد ورش عمل او لقاءات مع الناشطين المدنيين والمنظمات غير الحكومية لإبداء موقفهم ومطالبهم لأن التنظيم يمسهم في الدرجة الأولى.

الصدريون دعوا إلى نشر وقائع المفاوضات

العراقية تطالب بالاطلاع على "اتفاق" بقاء القوات الأميركية

بغداد / المدى

دعت القائمة العراقية إلى اطلاع الكتل السياسية على أي اتفاق يحتمل أن تكون الحكومة قد توصلت أليه بشأن التمديد للقوات الأمريكية مشددة على مسؤولية رئيس الوزراء في القيام بذلك فيما طالبت كتلة الأحرار الصدرية بنشر وقائع المفاوضات ليطلع الشعب عليها.

واعتبرت القائمة العراقية في بيان، أمس الأحد، أن تصريحات وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا بشأن موافقة الحكومة العراقية على التمديد لبقاء قوات أميركية غير قتالية بعد العام الحالي ٢٠١١ ونفي الحكومة لها ، وضعت الكتل السياسية في حيرة جديدة، مشيرة إلى أنها دعت قبل يومين إلى اجتماع لقادة الكتل السياسية لمناقشة حقيقة تلك التصريحات وتعيين وزير دفاع بالوكالة.

وجاء في البيان الذي أعلنه مستشار القائمة هاني عاشور وتلقت "المدى"، نسخة منه، ان "العراقية لم تطلع حتى الآن على اتفاق رئيس الوزراء نوري المالكي والإدارة الأميركية لبقاء قواتها الذي أعلن عنه وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا قبل أيام"، مبينا أن "المالكي لم يبلغ الكتل السياسية عن فحوى هذا الاتفاق إذا ما جرى وعن العدد الفعلي للقوات الأميركية التي ستبقى".

وأشار إلى أن "طلب العراقية من الرئيس جلال طالباني بالدعوة لاجتماع جديد لقادة الكتل سببه إضافة لتأمين تنفيذ التوافقات السياسية، معرفة حقيقة التصريحات بشأن الموافقة على بقاء قوات أميركية كما ذكر وزير الدفاع الأميركي"، مؤكدا "أن لا علم للكتل السياسية بالتصريحات الجديدة ، ولا نمتلك معلومات في ما إذا حصل فعلا اتفاق بين المالكي والاميركان بهذا الخصوص، خاصة في ما يتعلق بحجم القوات التي ستبقى في العراق وأسباب بقائها وصفتها".

وفي سياق متصل طالبت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري من جديد، بنشر وقائع جميع التفاوضات بين الكتل السياسية والإدارة الأميركية بشأن بقاء قواتهم او المدربين، في وسائل الإعلام، لإطلاع الشعب والاستفتاء على من يريد البقاء من عدمه.

وقال القيادي في التيار النائب جواد الحسناوي أمس الأحد" ليس خافياً على الشعب العراقي أن التيار الصدري الرافض الوحيد لبقاء القوات الأميركية، و هذا أوضحناه حتى في اجتماعات الكتل السياسية لتفويض الحكومة بالتفاوض مع الأميركان لبقاء المدربين".

وأعرب الحسناوي عن اعتقاده، بان كتلته ستقوم بإعلان أسماء القوى التي تريد بقاء الاميركان، والتي ترتبط مصالحها ببقائه.

من جهته أكد القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني ان "العملية السياسية العراقية واجهت معارضة دموية في سبيل ان يتم إرجاع العراق الى وقت مضى ، حيث دخلت الكثير من العناصر المخربة والإرهابية الى البلد، وهذا هو السبب الحقيقي وراء تفجيرات الاثنين الماضي" وتابع الحساني قائلاً :- إن من غير الممكن الربط بين هذه التفجيرات وعملية الانسحاب الأمريكي . وقال في اتصال هاتفي إن " اتفاقية الانسحاب الموقعة مع الجانب الأمريكي سيتم تنفيذها ، مشدداً على انسحاب القوات الأجنبية في وقتها المحدد".

وأشار الى أن" مصالح الولايات المتحدة مع الانسحاب،في حين أن مصلحة العراق تقتضي بقاء عدد يسير من هذه القوات بغية التدريب".

من جهة أخرى اعتبر الباحث والمحلل السياسي سعد الحديثي ان الولايات المتحدة ليست بحاجة لان تثبت أن العراق بحاجة لها من خلال التفجيرات . وقال في اتصال أجرته المدى أمس إن "التفجيرات ليست الأولى ومن المتوقع أنها لن تكون الأخيرة ،هكذا هو واقع العراق فلماذا نربط بين الأحداث الإرهابية والتمديد للقوات الأمريكية ،واعتقد أيضا أن الولايات المتحدة ليست بحاجة الى مثل هكذا عمليات لكي تثبت ان العراق بحاجة لها وعما اذا كانت هناك مصلحة للولايات المتحدة للبقاء أجاب الحديثي "هناك مصلحة أمريكية للبقاء في العراق تتمثل في ان العملية السياسية العراقية تمت بتدخل أمريكي وبرعايتها ،كما ان الديمقراطية في العراق هي جزء من المشروع الأمريكي في المنطقة" وأضاف الحديثي ان "هناك قوى اقليمية تحارب الولايات المتحدة،وبالتالي فان الامريكان يسعون الى لجم هذه القوى من خلال تواجدهم في العراق".

و في الختام دعت الندوة إلى الاستمرار في هذه الفعاليات مشيرة الى سعي المجلس العراقي للسلم والتضامن إلى تنظيم مؤتمر موسع قبل نهاية العام الحالي.

وقد قدمت للندوة الدكتورة فوزية العطية (أستاذة علم الاجتماع في جامعة بغداد) في حين قدم الأوراق كل من إحسان شمران الياسري و ثامر الهيمص وعقب عليها الشيخ ضياء عيدان الربيعي.

قدم المعلومات عنها موظفون كبار في الوزارات

ثلاثة ملفات فساد جديدة في عهدة هيئة النزاهة

بغداد / احمد الموسوي

أعلنت لجنة النزاهة النيابية، أمس الأحد،أنها أحالت ثلاثة ملفات للفساد الى هيئة النزاهة، موضحة ان هذه الملفات يتعلق احدها بإعادة ترميم وتأهيل منشآت من المقرر ان تستضيف مؤتمر القمة العربية ، والثاني بعقود مستلزمات أبرمتها وزارة التربية والثالث ببناء مساكن في الأهوار .

وأوضح عضو اللجنة والنائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي أن "لجنة النزاهة قررت في اجتماعها، أمس، أحالت ثلاثة ملفات فساد إلى هيئة النزاهة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المتورطين فيها"، مبينا أن "الملفات تتعلق بترميم الفنادق لاستضافة القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في آذار الماضي، وعقود المستلزمات المبرمة بين وزارة التربية وشركة النور الساطع خلال فترة الوزير السابق خضير الخزاعي، إضافة إلى ملف بناء المساكن في الأهوار". وأشار الى أن ملفات العقود تلك قد حصلوا عليها من مفتشين عامين وموظفين كبار .

وقال عضو اللجنة والنائب عن التحالف الوطني جعفر الموسوي إن " الحكومة أبرمت عقودا مع عدد من الشركات لتأهيل ستة فنادق و٢٢ دارا سكنية فخمة"، مشيرا الى أن "العقود مبالغ فيها، وبالرغم من اعتراف الحكومة بضخامة تلك العقود إلا أنها وقعت عليها".

وأضاف الموسوي أنه تم تخصيص مبلغ ٤٨ مليون دولار لتأهيل فندق شيراتون وهو رقم كبير جدا، في حين يفترض أن يكون التأهيل بنصف ذلك المبلغ"، مشددا على أنه "سيتم الكشف بعد عيد الفطر عن ملفات فساد كبيرة أخرى تخص وزارة الدفاع ووزارات أخرى".

وصرح النائب عن كتلة العراقية البيضاء عزيز المياحي لوكالة كردستان للانباء أن لجنته صوتت على إحالة عدد من ملفات الفساد التي تم الانتهاء منها الى هيئة النزاهة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتورطين فيها، متوقعا أن يكون ملف الفساد في تمويل مشاريع اجتماع القمة العربية من بين تلك الملفات.

وأوضح المياحي أن "لجنة النزاهة وضعت اليد على مبالغ مالية مرتفعة صرفت على مشاريع باشراف الحكومة"، لافتا الى أن "هناك انجازا لعدد من المشاريع كتطوير الفنادق والشوارع والقاعات لكن بمبالغ مالية مرتفعة عن السقف العام".

وأعلنت الحكومة العراقية العام الماضي، عن أعمال إعادة تأهيل للفنادق ودور الضيافة والقصور الرئاسية في العاصمة بغداد لاستضافة القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في آذار الماضي، وعقود المستلزمات المبرمة بين وزارة التربية وشركة النور الساطع خلال فترة الوزير السابق خضير الخزاعي، إضافة إلى ملف بناء المساكن في الأهوار". وأشار الى أن ملفات العقود تلك قد حصلوا عليها من مفتشين عامين وموظفين كبار .

وفي حين أشار التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ الى احتلال العراق المرتبة الثالثة في العالم بانتشار الفساد، مشيراً الى إلى أن الدول التي تشهد نزاعات داخلية، يسودها الفساد بعيداً من أي رقابة، ويتم من خلاله نهب ثروات البلاد الطبيعية، وانفلات الأمن، وخرق القوانين، ما اقتضى الإعلان عن عدة إجراءات للتصدي لهذه الظاهر، منها موافقة مجلس الوزراء في كانون الثاني الماضي، على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في الإستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق في آب من العام ٢٠٠٧.